ا١/١١١

2192



الوقائع الاسرائيلية

كتاب القوانين

العدد6٢رy في 1٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨ المحتويات ح٩(2 الصفحة

في ١٨ حشفان ٥٧٦٩

١٦٠

١٩٥

قانون حماية الشهود لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨ تعديلات غير مباشرة:

قانون حماية الخصوصيات لسنة ٥٧٤١- ١٩٨١-رقم ٠ا

قانون السجل الجنائي واصلاح التائبين لسنة ٥٧٤١- ١٩٨١-رقم ٩ قانون المحاكم(نص موحد) لسنة ٥٧٤٤- ١٩٨٤-رقم ٥٧

قانون منع العنف داخل العائلة لسنة ٥٧٥١- ١٩٩١-رقم ١٢

قانون محاكم الشؤون العائلية لسنة ٥٧٥٥- ١٩٩٥-رقم ٧

قانون حرية المعلومات لسنة ٥٧٥٨-١٩٩٨-رقم 1

قانون منع المضايقة التهديدية لسنة ٥٧٦٢-٢٠٠١- رقم ٢

قانون الشرطة(المحاكمة الانضباطية والنظر في شكاوى الشرطة وأحكام متفرقة)لسنة ٥٧٦٦-٢٠٠٦-رقم ه

قانون الخدمات الدينية اليهودية(تعديل رقم ١٥) لسنة ٥٧٦٩- ٢٠٠٨

قانون حماية الشهود لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨· الفصل الأول- تفاسير

تعاريف المادة ا-في هذا القانون-

"القريب" أو "قريب العائلة"- زوج الشاهد وان لم يكن متزوجا منه، ولده، ولد الزوج، الوالدان، والدا الوالدين، الأخ أو الاخت، الأخ غير الشقيق أو الاخت غير الشقيقة، أولاد كل من المذكورين وزوج كل منهم وان لم يكن متزوجا منه ولهذا الغرض تشمل لفظة "الولد" الولد الربيب.

"لجنة التوجيه"- لجنة التوجيه المؤلفة بموجب المادة ٩. "قانون العقوبات"- قانون العقوبات لسنة ٥٧٣٧- ١٩٧٧\.

"قانون الأسلحة النارية"- قانون الأسلحة النارية لسنة ٥٧٠٩-١٩٤٩'. "قانون تسجيل السكان"- قانون تسجيل السكان لسنة ٥٧٢٥-١٩٦٥'

"قانون صلاحيات المحافظة على امن الجمهور"- قانون صلاحيات المحافظة على أمن الجمهور لسنة ٥٧٦٥-٢٠٠٥".

"قانون خدمة الدولة(تعيينات)"- قانون خدمة الدولة(تعيينات) لسنة ٥٧١٩- . ١٩٥٩

قانون خدمة الدولة(الانضباط)"- قانون خدمة الدولة(الانضباط) لسنة ٥٧٢٣- ١٩٦٣

"المدير"- مدير السلطة المعين بموجب أحكام المادة ٥.

« اقرته الكنيست في لا حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥) ٠ ١ ك.ق .ستة ٥٧٣٧ ص ٤٣٣

٢ ك .ق . سنة ٥٧٠٩ ص ١٩١

٣ ك .ق .سنة ٥٧٢٥ ص ٤٥٢

٤ ك . ق . سنة ٥٧٦٥ ص ١٠٧٨ ه ك . ق . سنة ٥٧١٩ ص ١٣٤ ٦ ك .ق .سنة ٥٧٢٣ ص ٧٦

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٦٠

١٦١

"التصنيف الأمني"، "الملاعمة الأمنية"- حسب مدلولهما في قانون مصلحة الأمن العام لسنة ٥٧٦٢-٢٠٠٢"

"الشاهد"- من يدلي بمعلومات للسلطة المختصة بالتحقيق في الجرائم المرتكبة بموجب أي تشريع وكل من يتعاون أو يوافق على التعاون مع السلطة المذكورة أو مع سلطات الادعاء ضمن اطار التحقيق في جريمة أو بتقديم شخص للمحاكمة اثر اشتباه بارتكابه جريمة.

"الشاهد المهدد"- الشاهد الذي يكون حسب التقدير المهني لشرطة اسرائيل (فيما يلي- الشرطة) تحت التهديد أو قد يكون تحت التهديد على حياته أو سلامته أو صحته أو على حياة أو سلامة أو صحة أحد اقربائه، بسبب كونه شاهدا.

الشاهد المحمي"- الشاهد المهدد الذي يتقرر إلحاقه ببرنامج حماية، ويشمل قريب الشاهد المذكور الذي يتقرر إلحاقه ببرنامج حماية.

"قانون البينات"- قانون البينات(نص جديد) لسنة ٥٧٣١-١٩٧١".

"النائب العام المسؤول"- نائب عام رفيع من النيابة العامة للدولة يعينه النائب

العام للدولة لأغراض هذا القانون.

"ضابط الشرطة"- رئيس شعبة التحقيقات والمخابرات في الشرطة. "السلطة"- نشلطة حماية الشهود.

"الوزير"- وزير الأمن الداخلي.

"برنامج الحماية"- برنامج سلطة حماية الشاهد المبين في الفصل الثالث.

٧ ك . ق :'سنة ٥٧٦٢ ص ٣٩٤

8 قوانين دولة اسرائيل, نص جديد، العدد ١٨ ص ٨٥٣

كتاب القوانين ٢١٩٢ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

الفصل الثاني- سلطة حماية الشهود الباب الأول: التنظيم والادارة

المادة ٢-(أ) تقام بهذا سلطة حماية الشهود في وزارة الأمن الداخلي. (ب) تضطلع السلطة بالمهام التالية:

(ا) البت في إلحاق الشاهد المهدد في برنامج حماية واقرار تفاصيل برنامج الحماية المناسب للشاهد المحمي وتوفير الحماية له ومساعدته وفقا لبرنامج الحماية المقرر له

والقيام بتقدير الخطر الآني الذي يتهدده وذلك كله حسب ا أحكام هذا القانون.

(٢) العمل بالتشاور مع الشرطة على تطوير تعاليم مهنية شاملة لحماية الشهود المهددين(في هذا القانون- التعاليم المهنية) ووضع معايير بشأن تقدير الخطر الذي يتهددهم وأساليب ووسائل حمايتهم وحماية أقربائهم حسب الحاجة.

(٣) العمل مع دوائر الحكومة ذات العلاقة على اقرار آليات تتعاون فيما بينها لضمان ملاعمة برنامج الحماية للشاهد

المحمي وتنفيذه.

(٤) العمل مع الشرطة على اقرار اصول التعاون المتعلقة بحماية الشهود المهددين وتوزيع المسؤولية عن حمايتهم بين الشرطة وبين السلطة واقرار درجات مختلفة لحراسة الشهود المحميين مقارنة بالشهود المهددين الذين لم يتم إلحاقهم ببرنامج حماية(في هذا القانون- اصول التعاون).

(ه) العمل بالتعاون مع لجنة التوجيه والشرطة على تعزيز أمن الشهود والتأكيد على الواجب المدني في التعاون ا مع سلطات تنفيذ القانون ومساعدتها على اكتشاف المجرمين وتقديمهم للمحاكمة وتشجيع مبادرات سن القوانين واقرار الاصول اللازمة لادراك الغايات المذكورة.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

اقامة السلطة ومهامها

١٦٢

١٦٣

ميزانية السلطة

صفقات السلطة

(٦) العمل بالتنسيق مع دوائر الحكومة ذات العلاقة على تشجيع التعاون مع الدول الاخرى أو مع السلطات الأجنبية المختصة في مجال حماية الشهود، والمبادرة والمساعدة على اجراء الاتصالات وعقد الاتفاقيات بهذا الموضوع حيثما اقتضى ذلك.

(٧) كل مهمة اخرى يفرضها الوزير عليها في مجال حماية الشهود.

(ج) تعمل السلطة على أداء مهامها بموجب الفقرة(ب) ومن ضمنها ما يلي:

(ا) استخدام الحراس وفق أحكام المادة ١١.

(؟) إعداد أماكن مناسبة داخل اسرائيل أو خارجها للمحافظة على الشهود المحميين وحراستهم.

(؟) مع مراعاة أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه- اقرار اصول العمل بشأن تطبيق برامج الحماية واصول حماية المعلومات وبكل موضوع اخر يقع ضمن مهام السلطة ولا يترتب نشر اصول عمل السلطة هذه في الوقائع الاسرائيلية أو بأي نشر علني آخر كما تحدد في الاصول كيفية حفظها وتصنيفها وتعميمها.

المادة ٣-تحدد ميزانية السلطة في قانون الميزانية السنوية في مجال منفرد ضمن اطار ميزانية وزارة الأمن الداخلي.

المادة ٤-(أ) تنفيذا لأحكام هذا القانون يجوز للمدير مع محاسب وزارة الأمن الداخلي تمثيل الحكومة في الصفقات غير العقارية المذكورة في المادتين ٤ و- من قانون أموال الدولة لسنة ٥٧١١-١٩٥١" والتوقيع باسم الدولة على المستندات المتعلقة بالصفقات المذكورة.

٩ ك .ق . سنة ٥٧١١ ص ٦٩

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



(ب) على الرغم مما ورد في الفقرة(أ) يجوز للمدير ولمحاسب وزارة الأمن الداخلي تمثيل الحكومة في صفقات اجارة العقارات والتوقيع باسم الدولة على المستندات المتعلقة بها اذا توفرت جميع الامور التالية:

(ا) أن لا تزيد مدة الاجارة على خمس سنوات.

(٢) أن تكون الاجارة ضرورية لاسكان شاهد محمي أو لغاية عملياتية اخرى تتعلق بحماية الشاهد المحمي أو لغاية اخرى ضمن اطار تأهيل الشاهد المحمي كجزء من برنامج الحماية.

(؟) أن لا يزيد مبلغ الصفقة على ١٠٠٠٠٠ شيكل جديد لمدة سنة أو على مبلغ نسبي لمدة أقصر، ويجوز لوزير المالية بموافقة الوزير اصدار مرسوم بتغيير المبلغ المذكور.

المادة ٥-(أ) يعين الوزير بمصادقة الحكومة مديرا للسلطة يكون مسؤولا عن ادارتها وعن تنفيذ مهامها الواردة في هذا القانون ويعتبر موظفا لدى الدولة.

(ب) لا يعين مديرا للسلطة سوى من يستوفي جميع الامور التالية: (ا) أنه ذو خبرة عشر سنوات غلى الأقل في مجالات تنفيذ القانون أو الأمن أو الحراسة تمنحه الأهلية المطلوبة لأداء مهام الوظيفة.

(؟) أن يصدر تصديق حسب الاصول يؤيد ملاعمته الأمنية للوظيفة حسب التصنيف الأمني المقرر للوظيفة.

(؟) أن تصادق الشرطة على عدم وجود ما يمنع تعيينه في الوظيفة لأسباب تتعلق بسلامة الجمهور وأمنه أو بسبب سوابقه الجنائية.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعيين مير السلطة ومهامه

١٦٤

١٦٥

() أنه يحمل لقبا أكاديميا من مؤسسة للدراسة العالية حسب مدلولها في قانون مجلس الدراسة العالية لسنة ٥٧١٨- ١٩٥٨ أو لقبا أكاديميا معتمدا حسب مدلوله في القانون المذكور.

(ه) أنه يستوفي شروط الأهلية الاضافية المقررة بهذا الصدد بموجب قانون خدمة الدولة(تعيينات).

المادة ٦-(أ) تكون مدة خدمة المدير خمس سنوات من تاريخ تعيينه ويجوز خدمة

• ا« ، • ملير

للوزير بعد استشارة لجنة التوجيه وبمصادقة الحكومة تمديد هذه المدة لمدة السلطة

اضافية أمدها ثلاث سنوات.

(ب) يتوقف المدير عن أداء مهامه قبل انتهاء مدة خدمته في كل

حالة من الحالات التالية:

(١) اذا استقال بتقديمه كتاب استقالة الى الوزير. (2) اذا فقد أحد الشروط المذكورة في المادة (ب).

(٣) اذا نحي عن منصبه أو أقيل بموجب قانون خدمة الدولة (الانضبباط).

(٤) اذا قرر الوزير بعد استشارة المستشار القانوني للحكومة ومندوب خدمة الدولة الغاء تعيينه بعد ثبوت أحد الامور التالية لقناعته:

(أ) أنه لا يؤدي مهمته كما ينبغي.

(ب) اذا حددت لتعيينه فترة تجربة واتضح خلال هذه الفترة أنه غير ملائم لأداء مهام الوظيفة، واذا مضت فترة التجربة أو لم تحدد- اذا اتضح أنه غير ملائم بعد لأداء مهام الوظيفة.

(ج) اذا تعذر عليه أداء مهمته بصورة دائمة أو لمدة تزيد على ستة أشهر.

(د) اذا أدين بجريمة تجعله ماهيتها أو خطورتها أو ظروفها غير لائق للعمل كمدير.

١٠ .ق . سنة ٥٧١٨ ص ٣٢٨

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



(ه) اذا تقرر كف يده عن العمل حسب أحكام قانون خدمة الدولة(الانضباط) لمدة تزيد على ستة أشهر.

المادة ٧-(أ) اذا تعذر على المدير أداء مهامه بصورة مؤقتة أو تقرر كف يده عن العمل بوظيفته أو شغر منصبه ولم يعين بعد مدير أخر يخلفه فيجوز للوزير أن يفرض على أحد موظفي السلطة أداء مهام المدير لمدة لا تزيد على ستة أشهر كما يجوز له تمديد هذه المدة لمدة اضافية لا تزيد على ثلاثة أشهر اذا فرضت هذه المهمة في الظروف المبينة في المادة ٦(ب)()(ج) أو(ه).

(ب) اذا كان ثمة ما يمنع المدير عن معالجة موضوع معين ضمن اطار وظيفته جاز للوزير أن يفرض على أحد موظفي السلطة أداء مهام المدير بصدد نفس الموضوع والى حين زوال المانع.

المادة ٨-(أ) ينبغي في المسؤول عن الحراسة في السلطة أو الموظف الخاضع له والذي يفوضه بذلك أن يكون موظفا مسؤولا حسب مدلوله في المادة ١٠أ من قانون الاسلحة النارية بصدد تفويض الحراس بحمل الأسلحة النارية المعدة لأداء مهام السلطة بموجب هذا القانون.

(ب) كل حارس عين بموجب الباب الثالث، سواء اكان موظفا لدى الدولة أم لم يكن، يعتبر موظفا لدى الدولة بصدد أحكام المادة ٠اأ من قانون الأسلحة النارية ويجوز للموظف المسؤول المذكور في الفقرة(ا) أن يسمح له بحمل سلاح ناري حسب أحكام نفس القانون.

المادة ٩-(أ) تؤلف بهذا لجنة توجيه وزارية في موضوع حماية الشهود من الأعضاء الآتين:

(1) النائب العام للدولة ويتولى رئاستها. (٢) مفتش الشرطة العام أو نائبه.

("؟) موظف رفيع لدى الدولة ذي خبرة وثقافة في مجال علم الأجرام أو في الحقوق أو في العمل الاجتماعي ولا يعمل في وزارة الأمن الداخلي أو وزارة العدل، يعينه وزير العدل بموافقة الوزير.

كتاب القوانين ٢١٩2 -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

قائم باعمال المدير

صلاحية بشان الأسلحة

النارية

لجنة التوجيه

١٦٦

١٦٧

موظفو السلطة

(ب) تضطلع لجنة التوجيه بالمهام التالية:

(ا) مرافقة مراحل اقامة السلطة والمساعدة في التنسيق بين السلطة وبين هيئات تنفيذ القانون من خلال ضمان استقلالية السلطة اللازمة لأداء مهامها.

(؟) وضع سياسة شاملة في مجال حماية الشهود من قبل السلطة والشرطة معا.

(٣) مراقبة ومتابعة تطوير المعرفة والتعاليم المهنية في مجال حماية الشهود.

(٤) ابداء المشورة للسلطة في مجالات عملها وفي مهامها المختلفة وفقا لما ورد في هذا القانون.

.(i)ه) مناقشة التقرير المقدم لها بموجب أحكام المادة ٣٤)

الباب الثاني: موظفو السلطة

المادة ١٠-(l)(١) يعتبر موظفو السلطة موظفين لدى الدولة.

(؟) لا يستخدم شخص موظفا لدى السلطة الا اذا صدر، اضافة لكل تصديق مطلوب بشأن ملاءمته الأمنية، تصديق من الشرطة على عدم وجود ما يمنع تعيينه في الوظيفة لأسباب تتعلق بسلامة الجمهور وأمنه أو بسبب سوابقه الجنائية.

(ب) على الرغم مما ورد في قانون خدمة الدولة(تعيينات)، يجوز للوزير بعد استشارة مندوب خدمة الدولة أن يصدر، في نظام أو في قواعد، تعليمات اخرى تخالف التعليمات السارية في خدمة الدولة بصدد تنظيم وادارة القوة البشرية في السلطة، كليا أو جزئيا، وذلك كله بمراعاة قانون اسس الميزانية لسنة ٥٧٤٥-١٩٨٥' وأحكام قانون الميزانية السنوية.

١١ .ق.سنة ٥٧٤٥ ص ٩٨

كتاب القوانين ٢١٩2 -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(ج) (ا) على الرغم مما ورد في قانون خدمة الدولة(الانضباط)، يجوز للوزير بعد استشارة مندوب خدمة الدولة وبمصادقة احدى لجان الكنيست التي تعقد جلساتها بهذا الموضوع بصورة سرية، أن يصدر مرسوما يضمنه تعليمات خاصة بشأن النظام والانضباط المطبق في السلطة وبشأن سريان أحكام قانون خدمة الدولة (الانضباط)، بالتغييرات التي يقررها، بما في ذلك ما يتعلق بتشكيل المحكمة الانضباطية واصول النظر في المحاكمة الانضباطية في المجالات التي يعينها.

(؟) يمكن أيضا أن ينص المرسوم المذكور في البند(ا) على مدى وكيفية تطبيق ما يسري على سائر موظفي الدولة من تعليمات تنظيمية واردة في أية مادة أو نص أو عرف أو ترتيب تنظيمي أو اتفاق عام على موظفي السلطة بشرط أن يتم ذلك أيضا بعد استشارة وزير المالية.

(؟) لا ضرورة لنشر المرسوم الصادر بموجب هذه المادة في الوقائع الاسرائيلية بل يحاط الموظفون علما به بالطريقة المقررة فيه.

(د) يجوز للوزير بمصادقة لجنة الداخلية وحماية البيئة التابعة للكنيست فرض قيود على موظفي السلطة خلال مدة عملهم وبعدها حيثما كان ذلك ضروريا لأداء مهام السلطة أو لضمان النزاهة فيها أو للمحافظة على الأمن الشخصي لموظفي السلطة الحاليين والسابقين كما يجوز له على النحو المذكور اصدار تعليمات بشأن التعويض الذي يمنح للموظفين المذكورين بسبب القيود المفروضة عليهم بموجب هذه الفقرة وليس في التعليمات الصادرة بموجب هذه المادة ما يخل بأحكام قانون الخدمة

العامة(قيود بعد الاعتزال) لسنة ٥٧٢٩-١٩٦٩ .

١٢ ،ق . سنة ٥٧٢٩ ص ٢٦٠

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٦٨

١٦٩

استخدام الحراس وتلقي خدمات

الحراسة

الباب الثالث: حراس السلطة

المادة ١١-(أ) تنفيذا لمهام حراسة الشهود المحميين تستخدم السلطة حراسا من موظفي السلطة كما يجوز لها حسب الظروف تلقي خدمات الحراسة بواسطة حراس من غير موظفي السلطة وذلك كله حسب التعاليم المهنية.

(ب) يعد اهلا للعمل حارسا بمقتضى الفقرة(أ) من يستوفي جميع الامور التالية:

(١) أنه مواطن اسرائيلي ومقيم في اسرائيل.

(؟) أن يصدر تصديق حسب الاصول بشأن ملاعمته الأمنية حسب التصنيف الأمني المقرر للوظيفة.

(٣) أن تصادق الشرطة على عدم وجود ما يمنع تعيينه في الوظيفة لأسباب تتعلق بسلامة الجمهور وأمنه أو بسبب سوابقه الجنائية.

(ة) أن تكون لديه رخصة بحمل سلاح ناري بموجب قانون الأسلحة النارية أو ان يصادق مدير وزارة الصحة أو من يفوضه لهذا الغرض بأن ليست لديه معلومات وفق المادة ١١أ أو ااب من القانون المذكور بخصوص نفس الشخص تدعوه الى التوصية بعدم منحه رخصة بحمل سلاح ناري.

(ه) أن تكون لديه شهادة ثانوية(بجروت) أو شهادة اخرى يصادق وزير المعارف على أنها تعادل شهادة ثانوية.

(٦) أن يكون قد أكمل خدمة نظامية بموجب الفصل الثالث جي بجي خمة الأمن(نص موحد) لسنة ٥٧٤٦-

(ج) للمدير أن يعين شروطا اضافية للأهلية بما في ذلك ثقافة وخبرة بصدد فئات مختلفة من الحراس حسب طابع المهمة التي تفرض عليهم؟ وليس في أحكام هذه الفقرة ما يخل بأحكام قانون خدمة الدولة (تعيينات) بصدد الحراس العاملين لدى الدولة.

١٣ ك .ق .سنة ٥٧٤٦ ص ١٨٢

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(د) على الرغم مما ورد في الفقرة(ب) يجوز للمدير، لأسباب خاصة يدونها، أن يصادق على تفويض شخص بصفة حارس حتى وان لم يستوف أحد الشروط المذكورة في الفقرة(ب)(ه) أو(1) بشرط أن يثبت لقناعته بأنه مناسب لأداء المهمة رغم عدم استيفائه الشرط المذكور.

(ه) (ا) لا يجوز لأحد العمل كحارس الا بعد انهائه بنجاح مسار تأهيل مهني يصادق عليه المدير في مجال حماية الشهود وفي مجال الصلاحيات المخولة للحارس بموجب هذا القانون.

(٢) تسري على المصادقة على التأهيل المهني المذكور في البند(ا) أحكام المادة ٨(٧)(ب) من قانون صلاحيات المحافظة على أمن الجمهور بالتغييرات المقتضاة.

(و) لا يفوض الشخص كحارس الا بعد أن يصادق المدير خطيا على استيفائه شروط الأهلية المبينة في الفقرتين(ب) و-(ج) وعلى انهائه مسار التأهيل بموجب الفقرة(ه) بنجاح.

(ز) بعد مصادقة المدير على استيفاء الشروط وفق الفقرة(و) يعطي للحارس شهادة تعيين يسري مفعولها لمدة ثلاث سنوات اذا كان الحارس موظفا لدى الدولة أو لمدة سنة واحدة اذا لم يكن كذلك، وذلك طالما ظل مستلم الشهادة يزاول مهمة حارس لدى السلطة، ويجوز للمدير تمديد مدة مفعول شهادة التعيين لمدد اضافية كما ذكر.

المادة ١٢-(أ) تنفيذا لحراسة الشاهد المحمي يجوز للحارس أثناء أداء مهمته ما يلي:

(ا) تفتيش جسم الشخص بدون أمر من قاض وتفتيش واسطة مواصلات أو كل شحنة أو بضاعة اخرى في المناطق القريبة من بناية أو من مكان مسيج يعينه المدير حتى حين الدخول الى البناية أو المكان المذكور وحين الخروج منه، وكذلك حين مرافقته للشاهد المحمي خارج البناية أو المكان المذكور في اطار تنفيذ أعمال حراسته.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

صلاحيات الحراس وحقوقهم وواجباتهم

١٧٠

١٧١

(؟) تفتيش جسم الشخص أو تفتيش واسطة مواصلات اذا كان للحارس اشتباه معقول بأن هذا الشخص يحمل سلاحا بغير وجه مشروع أو بوجود سلاح في واسطة المواصلات بغير وجه مشروع أو بأن الشخص يوشك على استعمال السلاح بغير وجه مشروع أو أنه يرتكب أو يوشك على ارتكاب جريمة من شأنها أن تعرض سلامة الشاهد المحمي للخطر أو أن تمس ببرنامج الحماية.

(٣) تكليف الشخص الذي يحق له تفتيشه بموافاته باسمه وعنوانه وابراز بطاقة هويته أو بطاقة رسمية اخرى تثبت هويته مما هو ملزم بحملها قانونا.

(٤) ضبط كل شيء يعثر عليه أثناء التفتيش ومن شانه المساس بسلامة وأمن الشاهد المحمي أو من شأنه المساس بسلامة

الجمهور على أن يسلم الشيء المضبوط بموجب هذا البند الى الشرطة بالسرعة الممكنة وتطبق عليه أحكام الفصل الرابع من قانون اصول المحاكمات الجزائية(القبض والتحري) (نص موحد) لسنة ٥٧٢٩- ١٩٦٩"، بالتغييرات المقتضاة.

(ب) ذا رفض الشخص اثبات هويته أو تفتيشه أو ضبط الشيء بموجب أحكام هذه المادة تخول للحارس الصلاحيات المبينة في المادة ٥ من قانون صلاحيات المحافظة على أمن الجمهور وكذلك صلاحية ابعاد نفس الشخص من مكان تواجد الشاهد المحمي وله حتى استعمال القوة المعقولة لهذا الغرض.

(ج) اذا كان للحارس اشتباه معقول بأن الشخص يحمل سلاحا بغير وجه مشروع أو يوشك على استعماله بغير وجه مشروع أو بأنه يرتكب أو يوشك على ارتكاب جريمة من شأنها أن تعرض سلامة الشاهد المحمي للخطر أو أن تمس ببرنامج الحماية فتخول للحارس صلاحية استيقاف هذا الشخص حسب أحكام المادة 1 من قانون صلاحيات المحافظة على أمن الجمهور.

١٤ قوانين دولة اسرائيل، نص جديد، العدد ١٢ ص ٥٥٠

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(د) (ا) على الحارس الذي يمارس صلاحياته بموجب هذه المادة تجاه الشخص أن يثبت هويته أمامه ببيان اسمه ووظيفته ويبرز أمامه شهادة تعيينه المذكورة في المادة ا ا(ز).

(2) لا يسري واجب اثبات الهوية المذكور في البند(1) اذا كان اثبات هويته كحارس لدى السلطة من شأنه أن

يمس بسلامته أو بسلامة شخص أخر أو أن يعرض للخطر أو يعرقل تنفيذ العمل الذي تمارس الصلاحية من أجله.

(ه) لأغراض المواد ٧أ لغاية ١٧ من قانون المخالفات المدنية (نص جديد) يعتبر الحارس الذي لا يعمل لدى الدولة بمثابة موظف لدى الدولة حسب تعريفه في المادة ٧ من القانون المذكور.

(و) لأغراض قانون العقوبات، يعتبر الحارس الذي لا يعمل لدى الدولة بمثابة موظف عمومي حسب تعريفه في المادة ٢٤د من قانون العقوبات أثناء أداء مهمته.

(ز) في هذه المادة-

"تفتيش جسم الشخص"- تفتيش جسم الشخص أو ملابسه أو أوعيته دون أن يكون تفتيشا خارجيا أو تفتيشا داخليا حسب تعريفهما في قانون اصول المحاكمات الجزائية(صلاحيات تنفيذية- تفتيش الجسم وأخذ وسائل التشخيص) لسنة ٥٧٥٦-١٩٩٦"ا

"السلاح"- حسب تعريفه في قانون صلاحيات المحافظة على أمن الجمهور.

المادة ١٣-يجوز للوزير بمصادقة احدى لجان الكنيست التي تكون جلساتها بهذا الموضوع سرية أن يصدر قواعد بشأن اثبات هوية الحارس في الظروف المذكورة في المادة ١٢(د)(2).

١٥ قوانين دولة اسرائيل، نص جديد، العدد ٠ا ص ٥١٢ ١٦ ك .ق .سنة ٥٧٥٦ ص٢٩8

كتاب القوانين ٢١٩2 -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

أحكام بشان اثبات

هوية الحارس

١٧٢

١٧٣

ارسال قضية الشاهد

الى السلطة

الفصل الثالث: برنامج الحماية

المادة ١٤-(أ) اذا اعتقد ضابط الشرطة، بمعرفة النائب العام المسؤول، بضرورة إلحاق الشاهد المهدد ببرنامج حماية السلطة فعليه أن يقدم توصية بذلك الى السلطة(في هذه المادة- التوصية) مرفقة بالمستندات والتفاصيل التالية وبغيرها من المستندات والتفاصيل المقررة في اصول التعاون:

(ا) تقرير من الشرطة يتضمن معلومات في المواضيع التالية:

(أ) الماضي الجنائي للشاهد وما يوجد عنه من معلومات مخابراتية.

(ب) عموم التفاصيل المتعلقة بالتحقيق الذي كان للشاهد دخل فيه وبماهية تعاونه مع سلطات تنفيذ القانون بهذا الخصوص بما في ذلك أهمية تعاونه وامكانية الحصول على أدلة مماثلة من مصادر اخرى.

(ج) ماهية الخطر الذي يتهدد الشاهد أو أقرباءه، حسب رأي ضابط الشرطة، وكذلك كافة الظروف والمعطيات التي يرى الضابط أنها تبرر إلحاق الشاهد ببرنامج الحماية.

(د) عموم التفاصيل عن الشخص المشبوه بارتكاب الجريمة التي يجري بشأنها التحقيق مع الشاهد أو عن التعاون مع سلطات تنفيذ القانون وتفاصيل الشخص الذي هدد الشاهد بهذا الخصوص وما يوجد عنهما من معلومات مخابراتية وما لديهما من أسلحة مع تقدير الخطر الذي يتهدد الشاهد منهما.

(ه) تفاصيل عما اتخذته الشرطة من اجراءات لحماية الشاهد.

(و) توصية بشأن برنامج الحماية المطلوب للشاهد حسب رأي ضابط الشرطة.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(ا) تفاصيل الشاهد وتصريح منه حسب النموذج المقرر في اصول التعاون.

("؟) رأي مهني من نائب عام اللواء ذي العلاقة بشأن المصلحة العامة المتوخاة من إلحاق الشاهد ببرنامج الحماية والمصلحة العامة في اتخاذ الاجراءات الجزائية التي تطلب فيها شهادة الشاهد وأهمية شهادته بخصوص أدلة النيابة في هذه الاجراءات وغير ذلك من التفاصيل الاضافية المقررة في التعاليم المهنية.

(ب) اذا اعتقد ضابط الشرطة، بمعرفة النائب العام المسؤول، بضرورة إلحاق أحد أقرباء الشاهد المهذد ببرنامج حماية السلطة فعليه ادراج هذا القريب في التوصية المقدمة بموجب الفقرة(أ) وارفاق المستندات والتفاصيل المبينة في الفقرة(أ)(ا) و-(٢) والمتعلقة بقريب العائلة، بالتغييرات المقتضاة.

المادة ١٥-(أ) (ا) بعد استلام السلطة التوصية المقدمة بموجب المادة ١٤ يقرر المدير ما اذا ينبغي إلحاق الشاهد المهدد ببرنامج الحماية على أن لا يقرر إلحاق الشاهد غير المعرض لأعلى درجة من الخطر الا في ظروف خاصة ولأسباب خاصة يدونها.

(٢) لا يقرر المدير عدم إلحاق الشاهد المهتد ببرنامج الحماية الا بعد أن تعرض عليه آراء النائب العام المسؤول وضابط الشرطة أو من ينوب عنهما حسبما تنص عليه اصول التعاون.

("؟) ينبغي تعليل القرار المتخذ بموجب هذه الفقرة.

(ب) على المدير عندما يقرر ما اذا يلحق الشاهد المهدد ببرنامج حماية أن يفحص ملاعمته لبرنامج الحماية حسب التعاليم المهنية وأن يراعي فيما يراعيه الامور التالية:

(١) الخطر الذي يتهدد الشاهد أو اقرباءه.

(2) المصلحة العامة في اتخاذ الاجراءات الجزائية التي تطلب الشهادة فيها ومدى أهميتها في اطار تلك الاجراءات.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

القرار بشان إلحاق الشاهد ببرنامج الحماية

١٧٤

١٧٥

(٣) وجود وسائل حماية لدى الشرطة يمكن توفيرها للشاهد.

(ة) مدى ملاعمة الشاهد الشخصية لبرنامج الحماية من حيث-

(أ) ماضيه الجنائي ومداخلته في اجراءات قضائية اخرى ومنها أيضا الاجراءات الحقوقية والأحوال الشخصية.

(ب) حالته العائلية.

(ج) ملاءمته من الناحية النفسية والاجتماعية.

(ه) كل اعتبار آخر يرى المدير أن له علاقة بالأمر حسب التعاليم المهنية مع مراعاة الميزانية المقررة للسلطة من أجل حماية الشهود.

(ج) يجوز للمدير عند اتخاذ القرار بمقتضى الفقرة(ا) أن يأخذ أيضا بعين الاعتبار ما يقدم له من آراء اضافية ان قدمت، ومنها-

(ا) رأي مهني من مصلحة الأمن العام.

(ا) رأي مهني من مصلحة السجون- بصدد الشاهد الموجود أو قد يكون مستقبلا تحت حفظ مصلحة السجون.

("؟) رأي مهني من عامل اجتماعي أو عالم نفساني بصدد ملاعمة الشاهد لبرنامج الحماية.

(د) اذا قرر المدير عدم إلحاق الشاهد ببرنامج الحماية جاز لضابط الشرطة، بمعرفة النائب العام المسؤول، أن يطلب منه اعادة النظر في قراره فاذا لم يغير المدير قراره جاز لضابط الشرطة، بمعرفة النائب العام المسؤول، مراجعة المستشار القانوني للحكومة أو وكيل المستشار القانوني للحكومة الذي فوضه المستشار القانوني للحكومة بذلك، طالبا اعادة فحص قرار المدير والبت في الموضوع.

(ه) "الشاهد" أو "الشاهد المهذذ" في هذه المادة يشمل قريب الشاهد المهدد المدرج في التوصية المقدمة بموجب المادة ١٤.

المادة ١٦- لغرض فحص ملاعمة الشاهد أو قريبه لبرنامج الحماية وفق الفحوص المادة ١٥ يجوز للسلطة أن تطلب من الشاهد أو من قريبه- ثث

كتاب القوانين ٢١٩٢ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(ا) موافاتها بكل ما لديه من معلومات طبية والتوقيع على نموذج تنازل عن الأسرار الطبية واجتياز الفحوص الطبية والنفسية التي تراها ضرورية لاتخاذ القرار بشأنه أو اجراء كل فحص مناسب أخر تراه ضروريا في ظروف الحال لاتخاذ القرار بشأنه.

(؟) موافاتها بكافة المعلومات المتعلقة بحالته الشخصية وبديانته وعمله وحالته الاقتصادية وأمواله وتعهداته القانونية الخاصة بما فيها تعهداته بشأن حضانة الأولاد والتعهدات الاقتصادية والدعاوى الحقوقية التي هو طرف فيها وغير ذلك من المعلومات الاخر المناسبة التي تراها السلطة ضرورية في ظروف الحال، وتمكينها من الحصول على هذه المعلومات، وذلك كله من أجل اتخاذ القرار بشأنه.

تحديد ،المادة ١٧-(أ) اذا قرر المدير إلحاق الشاهد ببرنامج الحماية فعليه بالتنسيق

تز؟ مع كافة الجهات المطلوبة لتطبيق البرنامج أن يحدد تفاصيل برنامج

للشاهد الحماية المناسب للشاهد حسب التعاليم المهنية كما يجوز له ادراج جميع أو

بعض الوسائل التالية في نطاق برنامج الحماية:

(١) تغيير هوية الشاهد.

(٢) نقل محل سكنى الشاهد، داخل اسرائيل أو خارجها. (٣) الترتيبات الاقتصادية اللازمة لضمان مستوى مناسب

لمعيشة الشاهد خلال مدة برنامج الحماية.

() مساعدة الشاهد في ايجاد عمل أو الانخراط في اطار دراسي أو ثقافي، حسب الاقتضاء.

(ه) حراسة الشاهد بواسطة حراس أو بوسائل مناسبة اخرى. ·

(1) كل وسيلة اخزى يراها المدير ضرورية لضمان أمن الشاهد واندماجه فى المجتمع.

كتاب القوانين ٢١٩2 -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٧٦



١٧٧

(ب) يجوز للمدير بعد تقدير الخطر الدوري بموجب المادة ٢٥ وبمراعاة التعاليم المهنية تغيير برنامج حماية الشاهد المحمي من وقت لآخر بشرط أن يتيح له فرصة مناسبة للادلاء بادعاءاته وأن يفعل ذلك بالحرص المناسب، فاذا غير المدير برنامج حماية الشاهد المذكور وجب عليه ابلاغه بالتغيير على أن لا يبلغه بتفاصيل التغيير التي يرى المدير عدم امكان احاطته علما بها.

(ج) (ا) ينبغي في تفاصيل برنامج الحماية المقررة في الفقرتين(ا) و-(ب) أن لا تشتمل على منفعة لشاهد الدولة حسب مدلوله في المادة ٥٤أ من قانون البينات أو على منفعة اخرى لقاء التعاون الذي يبديه شاهد آخر ليس بشاهد دولة.

(؟) لأغراض هذه الفقرة لا يعتبر من قبيل المنفعة تخصيص نقود أو وسائل تقررت في برنامج الحماية لضمان حماية الشاهد وأعدت لغاية معينة حددت في البرنامج لهذا الغرض حسب المبادئ التي يقررها المدير في اصول السلطة، واذا لم تكن النقود أو الوسائل المخصصة في برنامج الحماية معدة لضمان حماية

الشاهد ولم تخصص لغاية معينة ومحددة في البرنامج لهذا الغرض فتسري اصول الاجراءات وأحكام البينات المتبعة لدى المحاكم في الاجراءات الجزائية.

(د) "الشاهد" في هذه المادة يشمل قريب الشاهد الذي قرر المدير إلحاقه ببرنامج الحماية.

المادة ١٨-(أ) لايلحق الشاهد ببرنامج الحماية الا بعد توقيعه على صك صك

ه روما، اود ي١ او ٠ ٠١ )٠ تعهد

تعهد وعلى تصريح وموافقة بموجب الفقرة(ب)(في هذا القانون- صك

التعهد) بعد أن يشرح له ما يلي:

(ا) تفاصيل برنامج الحماية، عدا ما يتعلق بأنواع المعلومات التي يقرر المدير عدم الكشف عنها.

(؟) بأن الاخلال بتعهداته أو الادلاء بمعلومات خاطئة وفق المادة ٢٧(i)(٢) يمكن أن تتخذ سببا لوقف مشاركته في برنامج الحماية.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(٣) الآثار المترتبة على وقف مشاركته في البرنامج.

() امكان المدير في كل وقت وحسب تقديره تغيير برنامج الحماية وفق المادة ٧ا(ب).

(ب) يتضمن صك التعهد فيما يتضمنه جميع الأمور التالية:

(ا) تصريحا بشأن صحة كافة التفاصيل التي أدلى بها الشاهد.

(؟) واجب الشاهد في التعاون مع سلطات تنفيذ القانون في كل ما يتعلق باجراءات التحقيق والاشهاد أمام المحكمة في الاجراءات التي تقتضي الادلاء بشهادته.

("؟) واجبات الشاهد بخصوص تطبيق برنامج الحماية بما في ذلك ما يتعلق بتنظيم شؤونه الاقتصادية وأمواله والحقوق في أمواله وتنظيم الاجراءات القانونية التي هو طرف فيها ومن ضمن ذلك التوقيع عل المستندات المطلوبة لتنظيم كل ما ورد بما في ذلك تعيين وكيل وفق المادة ٢٣ حسب الحاجة.

() تعهدا بالامتناع عن كل فعل جرمي وعن كل فعل ينطوي على خطر على أمن الشاهد أو على أمن قريبه أو على أمن شخص أخر أو على مساس بنجاعة برنامج الحماية.

(9) موافقة الشاهد على أن لا يكون له أي ادعاء أو مطالبة ضد الدولة أو ضد أي من موظفيها في التعويض عن أي ضرر يصيبه من مجرد التحاقه ببرنامج الحماية سوى ما اتفق عليه سلفا.

(٦) تعهدا بكتمان تفاصيل برنامج الحماية وهوية موظفي السلطة وكل شخص آخر له دخل في تطبيق برنامج الحماية وكتمان كل أمر أخر كلف بكتمانه، وتصريحا باحاطته علما بأن الإفضاء بذلك يشكل جريمة حسب أحكام المادة ٢٨.

(٧) تصريحا بأن الشاهد على علم بأن الاخلال بتعهداته أو الادلاء بمعلومات خاطئة كما ورد في المادة ٢٦(١)(٢) من شأنه أن يتخذ سببا لوقف مشاركته في برنامج الحماية أو لتغييره وأنه على علم بالآثار المترتبة على وقف مشاركته فيه بما في ذلك ما يتعلق بدرجة الحماية التي قد توفرها له الشرطة حيما تيسر ذلك.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٧٨

١٧٩

برنامح حماية

مؤقتة

في الحالات

المستعجلة

أحكام خاصة

بشان القاصر أو فاقد الأهلية

(») كل شرط أو تصريح أو تعهد أخر يراه المدير ضروريا لضمان حماية الشاهد.

(ج) "الشاهد" في هذه المادة يشمل قريب الشاهد الذي قرر المدير إلحاقه ببرنامج الحماية.

المادة ١٩-(أ) يجوز للمدير أن يصادق على إلحاق الشاهد المهدد ببرنامج حماية مؤقتة حتى قبل توفر كافة الشروط المطلوبة بموجب أحكام هذا الفصل اذا توفرت جميع الامور التالية:

(ا) ان يتضح له وجود احتمال معقول بأن الشاهد يمكن إلحاقه ببرنامج حماية غير مؤقتة.

() أن يعتقد بضرورة ذلك من أجل توفير حماية مستعجلة للشاهد الذي يتهدده خطر فوري على حياته أو سلامته أو لوجود خطر بوقوع مساس حقيقي بالتحقيق في حالة عدم توفير الحماية المستعجلة.

(٣) أن يبلغ الشاهد بأن البرنامج هو برنامج حماية مؤقتة، وأنه بعد تنفيذ كافة الشروط المطلوبة بموجب أحكام هذا الفصل سوف تدرس امكانية إلحاقه ببرنامج حماية غير مؤقتة.

(ب) ينبغي أن تنفذ بالسرعة الممكنة الشروط المطلوبة بموجب أحكام هذا الفصل والتي لم تنفذ حسبما ورد في الفقرة(اً).

(ج) "الشاهد" أو "الشاهد المهتد" في هذه المادة يشمل قريب الشاهد المهدد.

المادة ٢٠-(أ) لا يجوز إلحاق القاصر أو فاقد الأهلية أو الشخص المعين له قيم في برنامج الحماية الا بعد موافقة خطية من والدي القاصر أو من القيم عليه اذا عين له قيم، وبالنسبة لفاقد الأهلية أو لمن عين له قيم- بعد موافقة خطية من القيم عليه.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(ب) (ا) على الرغم مما ورد في الفقرة(ا) يجوز للمدير أو لمن ينوب عنه، بمصادقة المستشار القانوني للحكومة أو من يفوضه بذلك، أن يطلب مصادقة محكمة الشؤون العائلية على إلحاق القاصر أو فاقد الأهلية أو الشخص المعين له قيم ببرنامج حماية اذا اعتقد بأن طلب موافقة والديه أو القيم عليه وفق الفقرة(أ) قد يؤدي الى مساس بسلامته البدنية أو النفسية.

(؟) اذا صادقت محكمة الشؤون العائلية على الطلب المقدم بمقتضى البند(ا) جاز لها اصدار كل أمر بشأن القوامة المطلوبة لتنفيذ برنامج الحماية والمحافظة على مصلحة

القاصر أو فاقد الأهلية أو الشخص المعين له قيم حسب أحكام قانون الأهلية القانونية والولاية لسنة ٥٧٢٢- ١٩٦٢' بما في ذلك ما يتعلق بحضانة القاصر وتحديد محل سكناه.

المادة ٢١-حق الشاهد المحمي في الحصول على نقود ضمن اطار برنامج الحماية بموجب المادة ١٧ غير قابل للتحويل أو الرهن أو الحجز بأية طريقة كانت.

المادة ٢٢-(أ) اذا قرر المدير ضرورة تغيير هوية الشاهد المحمي ضمن اطار برنامج الحماية فيجوز للمحكمة المركزية بناء على طلب المدير أو من ينوب عنه أن تأمر كل سلطة أو هيئة باصدار كل مستند أو اجراء كل تسجيل أو أية عملية ضمن صلاحيتها أو مجال عملها من أجل تسجيل وتثبيت وتوثيق الهوية الجديدة للشاهد المحمي(في هذا القانون- الهوية الجديدة) اذا اقتنعت بضرورة ذلك بغية حماية الشاهد المحمي "والمستند" في هذه المادة يشمل "الوثيقة العمومية" حسب تعريفها في المادة ٢٩ من قانون البينات كما يشل "مواد الحاسوب" و-"المخرجات"- حسب تعريفها في

قانون الحاسبات لسنة ٥٧٥٥-١٩٩٥ا.

اعفاء من الحجز

تغيير هوية الشاهد

المحمي



كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٧ . ق . سنة ٥٧٢٢ ص ١٦٨

١٨ .ق . سنة ٥٧٥٥ ص ٧١٧

١٨٠

١٨١

(ب) على الرغم مما ورد في الفقرة(أ) لا يصدر أمر باصدار مستند أو بتنفيذ تسجيل أو اتخاذ اجراء يشهد بتوفر مؤهلات أو أهلية باجراء قانونية أو حالة شخصية، حسب مدلولها في قانون تسجيل السكان، أو ديانة أو حالة صحية أو ثقافة أو اجازة أو رخصة بصدد الشاهد المحمي الا اذا كان يعكس الواقع فعلا كما لا يصدر أمر باصدار مستندات تمنح الشاهد حقوقا أو منافع لا يستحقها قانونا.

(ج) أن تغيير هوية الشاهد المحمي بموجب هذه المادة، سواء من حيث تغيير هويته الأصلية أو من حيث تغيير أو ابطال هويته الجديدة، لا من يغير بحد ذاته حقوقه وواجباته ومركزه وحالته الشخصية وليس فيه ما يؤثر على حقوق دائنه أو الحقوق القانونية الاخرى المترتبة لأي شخص تجاهه.

(د) بعد تغيير هوية الشاهد المحمي بموجب هذه المادة وطالما لم يجر ابطالها بموجب الفقرة(و)-

(ا) يجوز له استخدام هويته الجديدة لاثبات هويته وأن يصرح بانها هي هويته الوحيدة لكل غاية.

(٢) لا يجوز له استخدام هويته السابقة لاثبات هويته أو استخدام أي مستند يشهد بها أو الادلاء بتفاصيل عنها الا من أجل أداء الشهادة في الاجراءات الجزائية التي ألحق بسببها ببرنامج الحماية أو بناء على تصديق خطي مسبق وفق أحكام الفقرة(ه).

(ه) يجوز للمدير أو لموظف السلطة الذي يفوضه بذلك، بمصادقة ضابط الشرطة والنائب العام المسؤول، أن يصادق على الافضاء بتفاصيل الهوية الجديدة للشاهد المحمي أو بمحل سكنه الجديد أو بتفاصيل تتعلق بهويته السابقة أو بمحل سكنه السابق بالشروط المقررة لذلك اذا اتضح له أن ضرورة الافضاء بهذه المعلومات حيوي لاجراء تحقيق أو محاكمة عن جرائم جزائية أو لحماية سلامة أو حياة أشخاص وأن المصلحة العامة في الافضاء بها تفوق الخطر المترتب على الافضاء بها، فاذا صادق المدير أو موظف السلطة الذي يفوضه بذلك على الافضاء بالمعلومات المذكورة فعليه أن يحدد قدر الامكان الترتيبات المناسبة لضمان سلامة الشاهد المحمي بعد الافضاء بالمعلومات.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(و) (ا) اذا تغير برنامج حماية الشاهد المحمي بموجب المادة ٧ا(ب) أو بلغ نهايته بموجب المادة ٢٦ جاز للمحكمة المركزية بناء على طلب الشاهد أو بناء على طلب المدير أو من ينوب عنه أن تأمر بتغيير أو ابطال هوية الشاهد الجديدة واصدار كل أمر ضروري بهذا الصدد، ومن ضمن ذلك اصدار تعليمات وفق الفقرة(ا)، بالتغييرات المقتضاة، فاذا أمرت بذلك فلا يجوز للشاهد استخدام هويته الجديدة التي تقرر تغييرها أو ابطالها أو استخدام أي مستند يشهد بها الا حسب تعليمات المحكمة كما لا يدلي الشاهد بأية تفاصيل عن هويته الجديدة التي تقرر تغييرها أو ابطالها الا بموافقة خطية مسبقة من المدير أو من موظف السلطة الذي يفوضه بذلك.

(؟) يجري النظر في الطلب المقدم بموجب هذه الفقرة بحضور الشاهد والمدير أو من ينوب عنه.

(ز) يجوز للوزير بموافقة الوزير الذي يتعلق به الأمر أن يصدر قواعد بشأن طرق تنفيذ أوامر المحكمة الصادرة بموجب هذه المادة بما في ذلك تعيين صاحب المنصب الذي يكون مسؤولا عن تنفيذ الأوامر حيثما اقتضى ذلك واصدار تعليمات بشأن تسجيل الشاهد المحمي في سجل السكان بموجب قانون تسجيل السكان وبشأن منحه جواز سفر أو شهادة مرور حسب قانون جوازات السفر لسنة ٥٧١٢-١٩٥٢'' وبشأن كل اجراء أخر.

المادة ٢٣- (أ) (ا) اذا تقرر تغيير هوية الشاهد المحمي بموجب المادة ١٧ يعين الشاهد المحمي وكيلا عنه يصادق المدير على هويته بعد استشارة ضابط الشرطة(في هذه المادة- الوكيل) حيث يفوض هذا الوكيل بتنفيذ كل ما يلزم والقيام بكل عمل باسم الشاهد بما في ذلك ادارة أمواله واجراء المعاملات فيها كنقل الملكية اذا تعذر على الشاهد المحمي تنفيذها بسبب برنامج الحماية.

(؟) يطلب الوكيل مصادقة الشاهد على تنفيذ المعاملات باسمه حيثما كان ذلك ممكنا وضروريا في ظروف الحال وحسب برنامج حماية الشاهد.

١٩ ك .ق . سنة ٥٧١٢ ص ٣٥٤

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

وكيل الشاهد المحمي

١٨٢

١٨٣

ابلاغ التعديلات خلال مدة

برنامج الحماية

(ب) (ا) اذا لم يقم الشاهد بتعيين وكيل عنه أو اذا ألغى تعيينه بدون تعيين خلف له وجب على المدير أو من ينوب عنه مراجعة المحكمة المركزية لتعيين وكيل للشاهد المحمي حسبما تأمر به المحكمة لكي يقوم بتنفيذ المعاملات باسم الشاهد والتوقيع باسمه على كل مستند بالشروط التي تعينها المحكمة وذلك حيثما كان ذلك ضروريا في الاجراءات القضائية التي يكون الشاهد طرفا فيها أو لغرض تحصيل حقوقه في أي مال أو لأداء واجباته تجاه فريق ثالث، اذا تعذر على الشاهد المحمي تنفيذ الاجراءات المذكورة بسبب برنامج الحماية.

(؟) لا تتحمل الدولة مسؤولية تجاه الشاهد المحمي عما ينفذ من معاملات بصورة مناسبة بموجب هذه الفقرة.

(ج) يجوز للمدير أن يأمر بأن يتحمل الشاهد مصروفات ادارة أمواله وتنفيذ المعاملات الاخرى باسمه وفق هذه المادة.

المادة ٢٤-خلال مدة برنامج الحماية-

(ا) يقدم ضباط الشرطة الى المدير كافة التفاصيل والمعلومات الأخيرة المتعلقة بالشاهد المحمي وبالمشبوه بارتكاب الجريمة التي ألجق الشاهد بسببها في برنامج الحماية وبكل شخص يمثل منه خطر على الشاهد

المحمي، وذلك في المواعيد وبالطريقة المحددة في اصول التعاون.

(؟) على نائب عام اللواء الذي يتعلق به الامر أن يقدم الى المدير آخر التفاصيل عن تقدم الاجراءات الجزائية التي ألجق الشاهد بسببها في برنامج الحماية وذلك في المواعيد وبالطريقة التي تحدد في توجيهات النائب العام للدولة بموافقة المدير.

(؟) يقدم المدير الى ضابط الشرطة أو الى نائب عام اللواء الذي يتعلق به الأمر، حسب مقتضى الحال، أخر التفاصيل المتعلقة بكل موضوع قد يؤثر ,على سير التحقيق أو على الاجراءات الجزائية التي ألجق الشاهد بسببها في برنامج الحماية، وذلك حسبما يتقرر في اصول التعاون.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

المادة ٢٥- خلال مدة برنامج الحماية يقوم المدير أو موظف السلطة الذي يعينه لهذا الغرض بالتعاون مع ضابط الشرطة بتقدير الخطر الذي يتهدد الشاهد المحمي في المواعيد وبالطريقة المحددة في اصول التعاون.

المادة ٢٦-(I) يبلغ برنامج الحماية نهايته في كل حالة من الحالات التالية: (ا) في الموعد أو في الظروف المقررة في برنامج الحماية. (٢) اذا قرر المدير بعد استشارة ضابط الشرطة والنائب العام المسؤول وقف برنامج الحماية لأحد الأسباب التالية:

(أ) اذا اتضح له أن الشاهد المحمي قدم معلومات خاطئة في موضوع جوهري تقرر على أساسه إلحاقه في برنامج الحماية أو تقررت على أساسه تفاصيل البرنامج، واذا وجد المدير أن الشاهد المحمي قدم هذه المعلومات عمدا فيلزم بدفع ما أنفق من مصروفات بخصوص برنامج الحماية.

(ب) اذ أخل الشاهد بأحد تعهداته الواردة في صك التعهد.

(ج) اذا أتى الشاهد فعلا أفضى الى أن يعتقد المدير بأنه لم يعد بالامكان حمايته بنجاعة أو انه لم يعد جديرا بالاشتراك في برنامج الحماية.

(٣) اذا قرر المدير بالتشاور مع ضابط الشرطة ومع النائب العام المسؤول أنه على ضوء تقدير الخطر الذي يتهدد الشاهد لم تعد ضرورة لالحاقه ببرنامج الحماية، وعلى المدير عند اتخاذه هذا القرار أن يراعي أيضا فيما يراعيه فترة الوقت التي كان فيها الشاهد ملحقا ببرنامج الحماية وكذلك الحماية التي يستطيع الشاهد تلقيها من الشرطة ان كانت ضرورية.

(٤) اذا أبلغ الشاهد المحمي اشعارا خطيا الى السلطة عن رغبته في وقف برنامج الحماية، غير أن برنامج الحماية لا يتوقف الا بعد أن تتاح له فرصة مناسبة للرجوع عن اشعاره.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ خشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تقدير الخطر الدوري

انتهاء برنامج الحماية

١٨٤

١٨٥

حصانة مواد التحقيق

(ب) في كل حالة يراد بها التوقف عن برنامج حماية الشاهد المحي يأخذ المدير بعين الاعتبار ضرورة مواصلة برنامج حماية قريب نفس الشاهد، الملحق ببرنامج الحماية.

(ج) لا يوقف برنامج الحماية للأسباب الواردة في الفقرة(أ)(٢) أو(؟) الا بعد أن تتاح للشاهد المحمي فرصة مناسبة للادلاء بادعاءاته أمام المدير، وفي حالة التوقف بسبب مخالفته أحد تعهداته لا يوقف البرنامج بدون أن تتاح له فرصة لتدارك مخالفته حيثما أمكن ذلك.

(د) (ا) يسلم قرار وقف برنامج الحماية الى الشاهد خطيا وبصورة شخصية موقعا من قبل المدير ومتضمنا ما يترتب عليه من نتائج وترسل نسخة منه الى النائب العام المسؤول والى ضابط الشرطة.

(؟) يبدا نفاذ القرار المذكور في البند(ا) في الموعد المحدد فيه بشرط أن تمضي عشرة أيام على تاريخ تسليمه الا اذا قرر المدير في ظروف الحال وحسب اصول التعاون أن فترة الوقت المذكورة ليست مناسبة وأن من الضروري تحديد موعد أسبق، واذا كان مكان الشاهد مجهولا يبدأ نفاذ القرار في الموعد المذكور حتى وان لم يسلم القرار له بشرط أن تبذل محاولات معقولة قبل الموعد المذكور لمعرفة مكانه وتسليم القرار له.

الفصل الرابع: السرية ومركز المعلومات

المادة ٢٧- تسري أحكام المادة ٠٢ ١(أ) و-(ب)(1) لغاية(ه) من قانون الشرطة(المحاكمة الانضباطية والنظر في شكاوى الشرطة وأحكام متفرقة) لسنة ٥٧٦٦-٢٠٠٦ على الاستجواب الذي تجريه السلطة بالتغييرات المقتضاة وبالتغييرات التالية:

(ا) في الفقرة(ا)، بدلا من تعريف "الاستجواب" يحل: "الاستجواب"- الاستيضاح الذي يجري في السلطة حسب الاصول التي تصدرها السلطة بخصوص الأنشطة العملياتية للسلطة أو بخصوصها".

٢٠ ك .ق . سنة ٥٧٦٦ ص ٢١٠

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(2) في الفقرة(ب)-

(ا) في البند(٢)، بدلا من اشرطة اسرائيل" يقرأ "سلطة حماية الشهود".

(ب) في البند(ة)(ب)، بدلا من "المفتش العام" يقرأ "مدير سلطة حماية الشهود".

(ج) في البند(ه)(ً)، بدلا من "للمفتش العام" يقرأ "لمدير سلطة حماية الشهود" وبدلا من "اذا كان ثمة شك من أن احالتها تمس بأمن الدولة" يقرأ "اذا كان ثمة شك من أن احالتها تمس بسلامة شخص أو ببرنامج حماية الشهود".

السرية المادة ٢٨-(i) تعتبر المواضيع التالية سرية يحظر البوح بها أو نشرها:

(١) التعاليم المهنية والاصول العملياتية التي دونت بموجبها والاصول الاخرى المتعلقة بأعمال الملطة والتي قرر المدير بأن البوح بها قد يضر بأعمال السلطة أو يعرض الشاهد المحمي للخطر، وكذلك القواعد الصادرة بموجب المواد ٠ ا(ب)، ١٣ و-٢٢(ز)

(٢) هوية موظفي السلطة عدا المدير، وهوية العاملين باسم السلطة حسبما يتقرر في اصول السلطة.

(٣) المعلومات المتعلقة بتفاصيل هوية الشاهد المحمي أو ببرنامج الحماية والمعلومات المختزنة في مركز المعلومات.

(٤) التفاصيل الاخرى المتعلقة بالسلطة والمقررة بنظام.

(ب) لا يجوز لموظف السلطة أو لمن يعمل باسمها، في السابق أو في الحاضر، ولكل شخص شارك في تنفيذ أمر المحكمة بموجب المادة ٢٢ في اطار أداء مهمته، أن يبوح بأية معلومات بلغته ضمن اطار وظيفته لمن لا يحق له تلقيها الا اذا كلف بذلك قانونا أو حصل على ترخيص خطي بذلك بموجب هذا القانون أو بموجب اصول السلطة.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٨٦

١٨٧



(ج) لا يجوز للشاهد المحمي أن يبوح بمعلومات كلف بكتمانها ضمن اطار برنامج الحماية أو استعمالها لأي غرض كان الا وفق أحكام هذا القانون أو بمصادقة خطية مسبقة من المدير.

(د) على كل من بلغته معلومات سرية بموجب هذا القانون ألا يبوح بها للغير وألا يستعملها لأي غرض كان إلا من أجل أداء مهمته حسب الاصول أو بمصادقة خطية مسبقة من المدير.

(ه) (ا) كل من باح أو نشر معلومات سرية بموجب هذا القانون بدون ترخيص يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنوات واذا حمل شخصا على البوح بها أو نشرها اثر اهمال عوقب بالحبس

مدة سنة.

(٢) اذا كان البوح بالمعلومات السرية الواردة في البند(ا) من شأنه أن يؤدي الى الكشف عن هوية الشاهد المحمي أو عن مكان تواجده أو الى الكشف عن أية معلومات اخرى تتعلق ببرنامج الحماية، يعاقب من يبوح بها أو ينشرها بموجب البند(ا) بالحبس مدة خمس سنوات، واذا جر البوح بها اثر اهمال عوقب بالحبس مدة سنتين.

(و) كل موظف في السلطة أو من يعمل باسمها، في الماضي أو الحاضر، وكل من شارك في تنفيذ أمر المحكمة بموجب المادة ٢٢ في اطار أداء مهمته، باح أو نشر معلومات سرية بموجب هذا القانون يعاقب بالحبس مدة سبع سنوات، واذا فعل ذلك عن اهمال عوقب بالحبس مدة ثلاث سنوات.

(ز) (ا) ليس في أحكام هذه المادة ما يخل بالصلاحيات المخولة لاي وزير بموجب المادتين ٤ و-٤٥ من قانون البينات أو بصلاحيات الرقيب بموجب نظام الدفاع (الطوارئ) لسنة ١٩٤٥ أو بأية صلاحية اخرى بمنع النشر بموجب أي تشريع.

(؟) ليس في أحكام هذه المادة ما يخل بسريان أحكام الباب الخامس من الفصل السابع من قانون العقوبات.

٢١ ج٠ر.سنة ١٩٤٥ م٢ ص ١٣٣٨

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

المادة ٢٩-(أ) يجوز للسلطة أن تدير مركزا للمعلومات يتضمن معلومات عن برامج الحماية وتفاصيل الشهود المحميين وغيرها من المعلومات الاخرى اللازمة لتنفيذ برامج الحماية(في هذا القانون- مركز المعلومات) ويكون المركز سريا لا تقدم منه أية معلومات الا لأداء مهام السلطة بمقتضى هذا القانون ومن ضمن ذلك تقديم المعلومات حسب أحكام الفقرة(ج) وتقديم تقرير بمقتضى المادة ٣٤(أ) وتقرير بمقتضى المادة ٣٥.

(ب) يدار مركز المعلومات من قبل موظف في السلطة يفوضه المدير بذلك.

(ج) يجوز للمدير أو لموظف السلطة الذي يفوضه المدير بذلك أن يقوم حسب الشروط المقررة في اصول التعاون بتقديم معلومات من مركز المعلومات الى الشرطة والى سلطات النيابة من أجل التحقيق في جريمة او اتخاذ اجراءات جزائية او اتخاذ اجراءات جزائية او منع ارتكاب الجرائم أو اجراء تقدير للخطر الذي يتهدد الشاهد.

الفصل الخامس: حماية الشهود من قبل الشرطة ومصلحة السجون

المادة ٣٠-(أ) يجوز للشرطة اذا قررت وجوب حراسة الشاهد المهذد غير المحمي، حسب الضرورة ووفقا للظروف، أن تتلقى خدمات لحراسته حتى من غير أفراد الشرطة أو موظفي الدولة.

(ب) لا يعمل الشخص كحارس بمقتضى الفقرة(أ) الا بعد أن يصادق ضابط الشرطة المفوض بذلك من قبل مفتش الشرطة العام (في هذا القانون-الضابط المختص) على استيفائه الشروط الواردة في المادة ١ا(ب) لغاية(ه) بالتغييرات المقتضاة وبالتغيير التالي: الصلاحيات المخولة للمدير في المادة المذكورة تخول للضابط المختص.

(ج) يزود الحارس بموجب هذه المادة بشهادة تعيين وفق المادة ا ا(ز) موقعة بامضاء الضابط المختص وتخول له الصلاحيات والواجبات والحقوق الواردة في المادة ١٣، بالتغييرات المقتضاة.

(د) الواجبات والمحظورات السارية على موظفي السلطة أو على العاملين باسمها والمنصوص عليها في المادة ٢٨ تسري على الحارس بموجب هذه المادة بالتغييرات المقتضاة.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

مركز المعلومات

توفير حراسة للشاهد المهدد غير المحمي

١٨٨

١٨٩

اصدار اصول الشرطة ومصلحة

السجون

صيانة صلاحيات



(ه) (ا) تكون المعلومات المتعلقة بتفاصيل حماية الشاهد المه ذد بواسطة الشرطة سرية يحظر البوح بها أو نشرها على أن لا تشتمل المعلومات السرية المذكورة على منفعة لشاهد الدولة حسب مدلوله في المادة ٥٤أ من قانون البينات أو على منفعة اخرى لقاء تعاون شاهد ليس بشاهد دولة.

(؟) لأغراض هذه الفقرة لا يعتبر من قبيل المنفعة تخصيص نقود أو وسائل تقررت في تفاصيل حماية الشاهد لضمان حمايته واعدت لغاية معينة ومحددة في تفاصيل الحماية لهذا الغرض حسب المبادئ التي يقررها ضابط الشرطة في اصول الشرطة بعد استشارة المدير، واذا لم تكن النقود أو الوسائل المخصصة في تفاصيل الحماية معدة لضمان حماية الشاهد أو لم تخصص لغاية معينة ومحددة في التفاصيل لهذا الغرض فتسري عليها اصول المحاكمات واحكام البينات المتبعة لدى المحاكم في الاجراءات الجزائية.

(و) "الشاهد المهتد" في هذه المادة يشمل قريب عائلة الشاهد المهدذ والذي يكون أو قد يكون، حسب تقدير الشرطة المهني، تحت التهديد على حياته أو سلامته أو صحته بخصوص الشهادة.

المادة ٣١-تعمل الشرطة ومصلحة السجون بعد استشارة السلطة على اصدار اصول عملياتية بشأن حماية الشهود المهددين الموجودين تحت رعايتها أو حراستها، حسب الاقتضاء.

الفصل السادس: أحكام متفرقة

المادة ٣٢- كل صلاحية مخولة للمدير أو لأي موظف من موظفي السلطة بموجب هذا القانون لا يجوز تقلدها حسب المادة 2٤ من القانون الأساسي: الحكومة".

٢٢ ك .ق .سنة ٥٧٦١ ص ٣٢٤

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

المادة ٣٣-كل نظر أمام المحاكم في الاجراءات المتخذة بموجب الفصل الثالث أو في الاجراءات التي تتناول القرارات المتخذة بموجب هذا القانون بصدد نشاط عملياتي من قبل السلطة:أو بصدد شاهد مهذد أو شاهد محمي أو برنامج حماية ينبغي أن يجري بصورة سرية الا اذا أمرت المحكمة لأسباب خاصة تدونها اجراءه كلا أو جزءا بصورة علنية على أن يوسم كل مبرز سري تقدمه السلطة خلال الاجراءات المذكورة ويعاد اليها في ختام النظر.

المادة ٣٤-(١) (١) يقدم المدير الى الوزير والى لجنة التوجيه وللمستشار القانوني للحكومة، كل سنة أو في مواعيد أقصر تحدد في اصول السلطة، ,ان تحددت، تقريرا خطيا بأعمال السلطة يذكر فيه عدد الشهود المحميين الذين ترعاهم السلطة في نفس السنة ووصفا عاما لبرامج الحماية المقررة لهم وما اتخذ من اجراءات في موضوع حماية الشهود وكلفة برامج الحماية المذكورة.

(٢) لا تذكر في التقرير تفاصيل قد تؤدي الى تشخيص الشهود المحميين أو قد تمس ببرنامج الحماية ومن ضمنها تفاصيل الملفات التي يدلي فيها الشهود بشهاداتهم.

(ب) يقدم مفتش الشرطة العام الى الوزير والى النائب العام للدولة وللمستشار القانوني للحكومة كل سنة أو في مواعيد أقصر تحدد في اصول التعاون، ان تحددت، تقريرا خطيا بما اتخذته الشرطة من اعمال في موضوع حماية الشهود وما ترتب من أثار على أعمال السلطة والشرطة في الموضوع المذكور بخصوص التحقيق في الجرائم وادانة المجرمين، حسبما يتقرر في الاصول المذكورة على أن ترسل نسخة من التقرير المذكور الى المدير.

(ج) تكون التقارير المقدمة بموجب هذه المادة سرية ولا يعطى أي بيان عنها الى جهة اخرى خلاف الجهات المذكورة في هذه المادة أو من تفوضه بذلك لهذا الغرض.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

النظر بصورة سرية

تقديم تقرير

١٩٠

المادة ٣٥- يقدم المدير الى اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الداخلية وحماية البيئة التابعة للكنيست، كل سنة، تقريرا يتضمن التفاصيل المذكورة في المادة ٣٤(أ)() وتفاصيل عن استخدام حراس من غير موظفي السلطة، وتسري على هذا التقرير أحكام المادة ٣٤(\)(٢) على أن يكون التقرير الذي يقدمه المدير ونقاش اللجنة الفرعية حول التقرير سريا.

تقرير الى الكنيست

المادة ٣٦-(أ) دون الاخلال بأحكام هذا القانون، يترتب على كل سلطة عامة تقديم أن تقدم للسلطة كل مساعدة تطلبها لتنفيذ برنامج الحماية في الموضوع الكائن ضمن اختصاصها وذلك حسب الترتيبات التي يتفق عليها بين السلطة

وبين السلطة العامة ذات العلاقة.

المادة ٣٧-(أ)حماية الشهود الذين تطلب دولة اسرائيل حمايتهم في دولة اخرى أو حماية الشهود الذين تطلب دولة اخرى حمايتهم في اسرائيل تجري بموجب معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف تنضم اليها دولة اسرائيل والدولة الاخرى وتتضمن نصوصا لهذه الغاية أو تجري بموجب اتفاقية خاصة بين الدولتين يرتبط بها الوزير بموافقة وزير العدل ووزير الخارجية.

(ب) تسري أحكام هذا القانون بالتغييرات المقتضاة على حماية الشهود الذين تطلب دولة اخرى حمايتهم في اسرائيل وفق الفقرة(أ) مع مراعاة أحكام المعاهدة او الاتفاقية المذكورة في نفس الفقرة.

المادة ٣٨-(أ) الوزير مكلف بتنفيذ هذا القانون ويجوز له اصدار أنظمة في كل ما يتعلق بتنفيذه.

المساعدة واعطاء المعلومات من قبل سلطة

(ب) (ا) يجوز للمدير أو للموظف لدى السلطة الذي يفوضه عامة بذلك أن يطلب من السلطة العامة موافاته بالمعلومات اللازمة لأداء مهام السلطة.

(؟) على من طلب اليه تقديم المعلومات بمقتضى البند(ا) أن يقدمها كاملة للسلطة دون تأخير.

اتفاقيات دولية

تنفيذ وأنظمة

(ب) يجوز للوزير بموافقة وزير الداخلية ووزير الخارجية ووزير العدل اصدار أنظمة بشأن حماية الشهود الذين تطلب دولة اخرى حمايتهم في اسرائيل وفق المادة ٣٧ وبشأن تنظيم مكوثهم في اسرائيل.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٩١

(ج) يجوز لوزير العدل بعد استشارة الوزير وبمصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست أن يصدر أنظمة بشأن تبليغ المستندات واجراءات التنفيذ بطريقة تختلف عما ورد في أي تشريع، بخصوص الاجراءات التي يكون الشاهد المحمي أو الشاهد المهدًد طرفا أو شاهدا فيها.

(د) لا ضرورة لنشر القواعد التي يصدرها الوزير لأغراض هذا القانون في الوقائع الاسرائيلية.

(ه) تعرض الأنظمة الأولى بموجب المادة ٠ ا(د) لمصادقة لجنة الداخلية وحماية البيئة التابعة للكنيست خلال سنة من تاريخ نشر هذا القانون.

الفصل السابع: تعديلات غير مباشرة

المادة ٣٩- في المادة ٩ ا(ج) من قانون حماية الخصوصيات لسنة ٥٧٤١- ١٩٨١"، بعد البند(ة) يحل:

"(ه) سلطة حماية الشهود".

المادة ٤٠- في قانون السجل الجنائي واصلاح التائبين لسنة ٥٧٤١- "١٩٨١

(1) في المادة 1٣، بدلا من و-(كح)' يحل "(كح) و-(ل)". (٢) في الذيل الأول، بدلا من البيان(ل) يحل:

"(ل) مدير سلطة حماية الشهود حسب مدلوله في قانون حماية الشهود لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨" أو موظف رفيع في نفس السلطة يفوضه بذلك".

٢٣ .ق .سنة ٥٧٤١ ص ٢٢٠ ٢٤ ك .ق .سنة ٥٧٤١ ص ٦٠٤

٢٥ ك .ق . سنة ٥٧٦٩ ص١٦٠ ا

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل قانون حماية

الخصوصيات- رقم ٠ ١

تعديل قانون السجل الجنائي واصلاح التائبين-

رقم ٩

١٩٢

تعديل قانون المحاكم-

رقم ٥٧

تعديل قانون منع العنف داخل العائلة- رقم ١٢

(٣) في الذيل الثالث، بعد البيان(د) يحل:

"(ه) مدير سلطة حماية الشهود حسب مدلوله في قانون حماية الشهود لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨ أو موظف رفيع في نفس السلطة يفوضه بذلك".

المادة ٤١- في المادة ٦٨(ب) من قانون المحاكم(نص موحد) لسنة ٥٧٤٤- ١٩٨٤"، بعد البند(؟) يحل:

"(ه١) حماية شاهد محمي أو حماية معلومات سرية عن شاهد محمي أو عن برنامج حماية او عن سلطة حماية الشهود أو عن شاهد مهذد، حسب المدلول الوارد في قانون حماية الشهود لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨%"

المادة ٤٢- في قانون منع العنف داخل العائلة لسنة ٥٧٥١-٩٩١ ١""\_

() في المادة ا، في تعريف "سلطة أمنية"، بعد "شرطة اسرائيل" يحل "او سلطة حماية الشهود".

(٢) في المادة ٢ج(i)(٣)، بعد البند الفرعي(د) يحل:

"(ه) اذا كان الشخص الملزم بالأمر شخصا من سلطة حماية الشهود مدير السلطة أو موظف في السلطة يفوضه بذلك".

١٩٣

المادة ٤٣- في المادة ١ من قانون محاكم الشؤون العائلية لسنة ٥٧٥٥- تعديل ١٩٩٥"، بعد البند() يجل: 3ي الشؤون "(لا) اجراءات بموجب المادة ٢٠ من قانون حماية الشهود العائلية-

لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨آ٠ رقم ٧

٢٦ ك .ق .سنة ٥٧٤٤ ص ٣٦٤

٢٧ .ق . سنة ٥٧٥١ ص ٢٦٨

٢٨ .ق .سنة ٥٧٥٥ ص ٧٨٢

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

المادة ٤٤-في المادة ٤ 1(أ) من قانون حرية المعلومات لسنة ٥٧٥٨- ١٩٩٨"، بعد البند(؟1) يحل:

"(1٣)سلطة حماية الشهود".

المادة ٤٩- في المادة ؟ من قانون منع المضايقة التهديدية لسنة ٥٧٦٢- ٢٠٠١' ، في تعريف "سلطة أمنية" بعد "شرطة اسرائيل" يحل "او سلطة حماية الشهود".

المادة ٤٦- في المادة ٠2 1(أ) من قانون الشرطة(المحاكمة الانضباطية والنظر في شكاوى الشرطة وأحكام متفرقة) لسنة ٥٧٦٦-٢٠٠٦"، في تعريف "الاستجواب" بعد البند(؟) يحل:

"(ه) العملية التي تقوم بها الشرطة لحراسة شاهد مهذد غير محمي حسب التعريف الوارد في قانون حماية الشهود لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨°"٣

تعديل قانون حرية المعلومات- رقم ٦

تعديل قانون منع المضايقة التهديدية- رقم ٣

تعديل قانون الشرطة (المحاكمة

الانضباطية والنظر في شكاوى الشرطة واحكام متفرقة)- رقم ه

أبي ديختر وزير الأمن الداخلي

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بير رئيس الدولة

٢٩ .ق . سنة ٥٧٥٨ ص ٤٨٢

٣٠ ك .ق .سنة ٥٧٦٢ ص ١٥ ٣١ ك .ق .سنة ٥٧٦٦ ص ٢١٠

كتاب القوانين ٢١٩2 -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٩٤ 

تعديل المادة ١٤أ

تعديل

المادة ٢/١٤

قانون الخدمات الدينية اليهودية(تعديل رقم 1٥)لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨· المادة ١- في المادة ١٤أ من قانون الخدمات الدينية اليهودية(نص موحد) لسنة ٥٧٣١- ١٩٧١'(فيما يلي- القانون الأصلي)-

(ا) في الفقرة(ا) بدلا من "يديرها مجلس ديني اقيم بموجب هذا القانون أو تديرها جمعية حبرا كديشا" يحل "تقوم سلطة محلية أو مجلس ديني أو جمعية حبرا كديشا بدفن الموتى فيها".

(٢) في الفقرة(ه)، بدلا من "هذه المادة" يحل "هذا القانون".

(٣) في الفقرة(يً) بدلا من ٣١ أذار" يحل "٣٠ حزيران".

المادة ٢- في المادة ٢/١١٤ من القانون الأصلي، تحذف عبارة "فيما يتعلق بتكاليف الدفن" وبعد عبارة "تكاليف المئوى" يحل "ويجوز له أن يحدد ذلك بصدد التعرفة المبينة في القسم الثاني من الذيل بمراعاة التغييرات في تكاليف المثوى في الدفن المكثف على أنواعه، ويجوز للوزير في التحديد المذكور أن يوعز بنقل بيان من القسم أ من الذيل الى القسم ب منه".

المادة ٣- يشار الى ما ورد في المادة ٤/١١4 من القانون الأصلي يلإ ٨،

بالحرف(أ) ويحل بعده ما يلي: '/

"(ب) على من يدير مقبرة أو يزاول بيع المثاوي أثناء الحياة أن يبلغ خطيا الشخص الذي يريد شراء مثوى أثناء الحياة قبل شرائه بكل بيان جوهري يتعلق بشراء المثوى المذكور بما في ذلك المبلغ الواجب دفعه عنه وما يستحقه من تخفيضات، وامكانيات شراء المثاوي في المقبرة، على أن تعرض المعلومات المذكورة التي لا تتعلق بمشتر معين في مكان بارز للعيان من مكتب نفس الشخص باللغات العبرية والانجليزية والروسية والأمهارية.

ء اقرته الكنيست في ٧ حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٥) ٠ ١ ك .ق . سنة ٥٧٣١ ص ٢١٦

١٩٥

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)





(ج) تسري أحكام قانون حماية المستهلك لسنة ٥٧٤١- ١٩٨١' على البيع بموجب، هذه المادة كما أن احكام هذه المادة وردت للاضافة الى احكام القانون المذكور".

المادة ٤- في المادة ١٤أ/٦ من القانون الأصلي، بعد كلمة "المدرجة" يحل "في القسم أ"، وبدلا من "وتتشر يحل "وتنسق المبالغ المذكورة في القسم ب من الذيل في بداية كل سنة حسب جدول تكاليف البناء الذي ينشره مكتب الاحصاء المركزي كما تنشر المبالغ المنسقة على النحو المذكور".

المادة ٥- بعد المادة i١٤/٦ من القانون الأصلي يحل:

صندوق المادة ٤ i١/٧-(أ) على السلطة المحلية أو المجلس الديني أو

خاس جمعية حبرا كديشا التي تقوم بدفن الموتى في المقبرة وتستوفي التعرفات الواردة في القسم ب من الذيل(فيما يلي- المرخصة بالدفن) أن تدير صندوق تطوير تكون ايراداته نسبة من الأموال المتحصلة من بيع المثاوي أثناء الحياة يحددها الوزير

على أن لا تقل عن ٥٠.l منها وكذلك مما يرد من أموال الدعم أو المنحة أو أية مساهمة اخرى من ميزانية الدولة لأغراض تطوير الدفن المكثف(في هذه المادة- أموال التطوير) حيث تستخدم فقط في تطوير الأبنية والبنية التحتية المعدة للدفن المكثف.

(ب) يدار صندوق التطوير المذكور في الفقرة(أ) من قبل أمين الصندوق الذي يعمل لدى المرخصة بالدفن وتودع أموال التطوير في حساب مصرفي واحد أو أكثر يخصص لأموال التطوير فقط على أن يدار صندوق التطوير بما يمكن من متابعة جميع ايراداته وما ينفق من مصروفات منه.

(ج) أموال التطوير وحق المرخصة بالدفن في استلام الأموال المذكورة غير قابلة للرهن الا اذا عقد الرهن لمصلحة من تعاقدت معه المرخصة بالدفن حسب الأصول

٢ .ق . سنة ٥٧٤١ ص ٤٥٦

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل

المادة ٦/١١٤

اضافة

المواد ٤ ٧/١١ لغاية

٩/١٤

١٩٦

١٩٧

بعقد لاقامة أو شراء أبنية أو بنية تحتية معدة للدفن المكثف أو لتنفيذ عمل معين ضمن اطار تخطيط أو إقامة أو شراء أو توسيع أبنية وبنية تحتية معدة للدفن المكثف أو اذا غقد قرض لتمويل أي من الامور الآنفة و"الرهن" هنا يشمل الحوالة بطريقة الرهن.

(د) أموال التطوير وحق المرخصة بالدفن في استلام الأموال المذكورة غير قابلة للحجز الا اذا وضع الحجز من قبل من تعاقدت معه المرخصة بالدفن حسب الاصول بعقد لاقامة أو شراء أبنية وبنية تحتية معدة للدفن المكثف أو لتنفيذ عمل معين ضمن اطار تخطيط أو اقامة أو شراء أو توسيع أبنية وبنية تحتية معدة للدفن المكثف أو لدى عقد قرض لتمويل أي من الامور الآنفة، بسبب عدم دفع نقود عن الشراء أو عن تنفيذ نفس العمل أو بسبب عدم اعادة القرض المذكور.

المادة ٤ ٨/١١-(i) تقدم المرخصة بالدفن الى الوزير كل سنة وبما لا يتأخر واجب عن ٣١ أذار كشفا يتضمن فيما يتضمنه التفاصيل التالية: ث

(ا) تفاصيل ايراداتها ومصروفاتها في كل ما يتعلق بالمقبرة التي تقوم فيه بدفن الموتى خلال السنة التي يقدم الكشف عنها.

(؟) تفاصيل المثاوي التي بيعت في نفس السنة بما فيها المثاوي أثناء الحياة في الدفن المكثف وفي الدفن غير المكثف.

(؟) مدى تقدم بناء مواقع الدفن بطريقة الدفن المكثف. (ب) يصدر الوزير قواعد بشأن التفاصيل التي تدرج في الكشف المقدم بموجب هذه المادة وكيفية وضعه وطرق اعداده.

(ج) يكون الكشف الوارد في هذه المادة مفتوحا لاطلاع العموم مجانا في المكتب الرئيسي لوزارة الخدمات الدينية وينشر في موقع انترنت الوزارة.

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

لمادة ١٤أ/٩- على من يقدم خدمات بموجب المادة ٤ اب أن يعرض في مكان بارز للعيان من مكتبه وبصورة واضحة يمكن قراتها خارطة تفصيلية بالمقبرة موقعة بامضاء ممثل مؤسسة التأمين الوطني تذكر فيها القطع والقسائم في المقبرة بما فيها المناطق المحددة التي يجوز فيها لمقدم الخدمات استيفاء رسم خدمات ومبلغ أخر بخصوص الدفن واقامة النصب اضافة الى رسوم الدفن بموجب قانون التأمين الوطني(نص موحد) لسنة ٥٧٥٥-٩٩٥\ً .

وجوب عرض المعلومات من قبل مقدم الخدمات

المادة ٦- في ذيل القانون الأصلي- (ا) بعد "(المادة 4 ١ا)' يحل:

"القسم أ"

(٢) في القسم أ، بعد "في اورشليم" يحل "عدا المثاوي الخاصة بجمعية حبرا كديشا للبر والاحسان للطائفة اليهودية في

اورشليم".

(٣) يحذف السطران "في تل ابيب ٩1٤٥" و"في حيفا ١٢٣١٥".

(؟) بعد القسم أ يحل:

"القسم ب

تعديل الذيل

التعرفة (بشيكل جديد)

١٢٥٦٦

١٢٥٦٦ ١٢٥٦٦

"١٢٥٦٦

حبرا كديشا

في اورشليم، المثاوي الخاصة بجمعية حبرا كديشا للبر والاحسان للطائفة اليهودية في

اورشليم

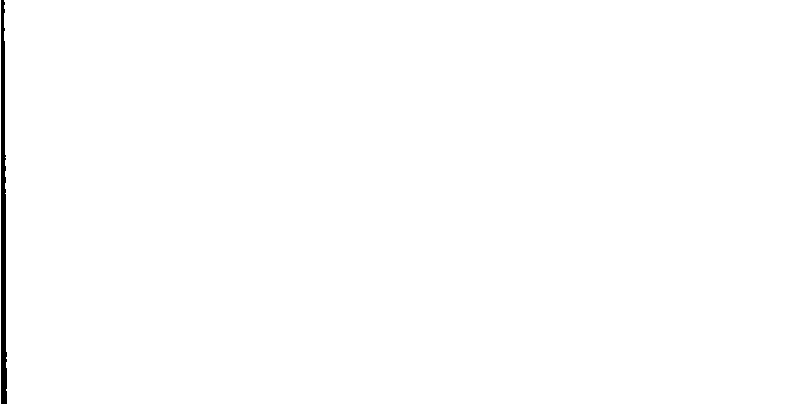
في تل أبيب في حيفا

في تل ريغب

ي

٣ ك . ق . سنة ٥٧٥٥ ص ٣٨٨

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٩٨ 

مريان واستثناء

المادة ٧-(أ) يسري ذيل القانون الأصلي بصيغته في المادة٦ من هذا القانون على المثوى في مقبرة اورشليم التي تديرها جمعية حبرا كديشا للبر والاحسان في اورشليم وعلى المثوى في المقبرة التي تديرها جمعية حبرا كديشا في تل ابيب أو في حيفا وعلى المثوى في مقبرة تل ريغب، وعلى النقود المتحصلة من بيع المثاوي المذكورة، حسب الاقتضاء، اذا صادق

l.وزير الخدمات الدينية، بعد ابراز المستندات التي تشهد بذلك، على أن ٥٠ على الأقل من مجموع مواقع الدفن الجديدة في نفس المقبرة مخصصة للدفن المكثف بتعريفه الوارد في المادة ٤ 1أ(ه) من القانون الأصلي حسب المشروع الذي اجيز مفعوله بموجب قانون التنظيم والبناء لسنة ٥٧٢٥- ١٩٦٥ ، وصدرت تراخيص بشأن هذه المواقع وفق المادة ٤٥ا من القانون المذكور؟ وطالما لم ينشر الاعلان المذكور في الفقرة(ج) في الوقائع الاسرائيلية يسري على المئوى المذكور أو على المقبرة المذكورة ذيل القانون الأصلي بصيغته عشية بدء سريان هذا القانون(فيما يلي- تاريخ بدء السريان).

(ب) اذا اتضح لوزير الخدمات الدينية أن أعمال بناء وتطوير المواقع الجديدة للدفن المكثف في المثوى أو في المقبرة وفق الفقرة(ا) لا تفي بالنطاق الذي حدده لهذا الغرض فيقرر بموافقة وزير المالية أو بناء على طلبه، سريان ذيل القانون الاصلي بصيغته عشية تاريخ بدء السريان على

المثوى أو على المقبرة المذكورة بخصم ١٠/ من المبالغ المرقومة فيه.

(ج) تتشر مصادقة وزير الخدمات الدينية أو قراره بموجب هذه المادة وفقا لأحكام المادة i١٤/٦ من القانون الأصلي.

اسحق كوهين وزير الخدمات الدينية

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بير رئيس الدولة

١٩٩

٤ ك . ق . سنة ٥٧٢٥ ص ٥١٦

كتاب القوانين ٢١٩٢ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



كتاب الرانين آ٢١٩-١٨ حشان ١٦١٥٧٦٩ تثرين الثانى ٤٢٠٠٨

طبع في مطبعة الحكومة اورشليم

ISSN 0334-3685

2192 ٢٥

٢٠٠

الثمن ٧٠ر1٤ شيكل جديد

TU5»٦ 7٦v3

<٦p5 ٦7 12٦٦ 3ح, لا1Nn% 7٦C1 -7ح U-1لا5 ٥7٦¥2٦ ,

٦12٦٦ »٧٦- ٦٦3٥- .p72٦ ٧٤٣ ٦25»m>

8Nح ٦v2%%' ٦72p- n٦77٦٦ 52٦-ح.

-٠٠3٦٦ %y٦

.(N٦٦O15 ٦217N٦) DU5275٦٦ ٦28

